

الرئيس - اضع الاقتراح الاول على الرأي
« فلم تحصل اكثرية فرفض »
الرئيس - اضع الاقتراح الثاني في الرأي
« قبل »

وعندها وزعت اوراق الاقتراع وصفت فاحرز الاعضاء الآتية اصواتهم اكثرية الاصوات ليكونوا
اعضاء للجنة الخاصة لدرس الحالة الحاضرة :

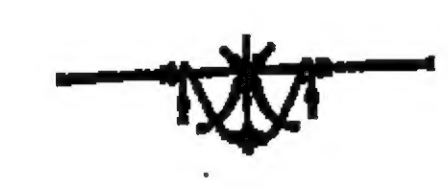
- ١- قاسم بك المنداوي
- ٢- سعيد بك المفتي
- ٣- عادل بك المظله
- ٤- شكري بك شعشاعة
- ٥- حسين باشا الطراونه

الرئيس - مواضيع الجلسة المقبلة:

- ١- اقتراحات عادل بك
- ٢- قانون التصرف بقرامات المخالفات الصحية والبلدية والنقل على الطرق لسنة ١٩٣١
- ٣- قانون للميزانية الخاص
- ٤- الجواب على سؤال عادل بك

ورفعت الجلسة على ان يكون الاجتماع يوم الاثنين القادم في الساعة العاشرة

سكرتير المجلس التشريعي
عمري



الجريدة الرسمية

للمجلس التشريعي

و ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٢

عمان : الخميس في ٢٦ رجب ١٣٥١

مذكرات المجلس التشريعي

الجلسة الخامسة للدورة العادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني
المتعقد بتاريخ ١٤-١١-١٩٣٢

القرارات

الصفحة

٣٨

قرار اللجنة الخاصة .

قرار المجلس التشريعي بشأن حوالة القرار المتخذ من قبل اللجنة الخاصة مع ملاحظة

٣٩

حسين باشا الطراونه على الحكومة .

٣٩

اقتراح عادل بك المظله بشأن تعديل الذيل الثاني لقانون تشكيلات الحاكم لسنة ١٩٢٧ .

٤٣

اقتراح عادل بك بشأن تعديل المادة الثالثة المدة لقانون المطبوعات .

موافقة المجلس على احالة اقتراح السكرتير العام توفيق بك على الحكومة لتنظيم مشروع

٤٧

موافق يسهل القيود الموضوعة حالياً في قانون المطبوعات .

٤٧

مشروع قانون التصرف بقرامات المخالفات الصحية والبلدية والنقل على الطرق لسنة ١٩٣٢ .

٤٧

قانون الميزانية الخاص رقم (١) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية .

٤٨

قرار المجلس بشأن احالته على اللجنة المالية .

٤٨

جواب وزير العدلية على سؤال الاستاذ عادل بك

لجنة خاصة بالأصول

الجلسة الخامسة

للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني

انعقدت الجلسة الخامسة للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الثاني في ١٦ رجب سنة ١٣٥١ و ١٤-١١-١٩٣٢ المصادف يوم الاثنين في الساعة العاشرة برئاسة عطوفة وكيل الرئيس السكرتير العام توفيق بك ابو المدي وحضور اكثرية قانونية و تيب عن الجلسة رفيقان باشا المجالي ، صالح باشا العوران ، ماجد باشا العدوان ، حديثه باشا الحريشه ، حمد باشا بن جازي ، محمد باشا السعد .
وكيل الرئيس - فليقرأ الضبط .

(قارئ)

عادل بك - لقد لاحظت وجود بعض اغلاط في محضر الجلسة السابقة كانت ناشئة عن الاستعمال في القاء البيانات ولذلك اقترح ان يعرض الضبط على الذين تكلموا في جلسة ما قبل طبعه في الجريدة الرسمية لانه ليس لدينامي واسطة لضبط الاقوال التي تلقى بسرعة خير من هذه الطريقة .

عوده بك - اري ان تعرض على الاعضاء قبل تلاوتها في المجلس ايضا .

شكري بك - ان اللجنة الخاصة الفت لدرس الوسائل التي ينبغي اتخاذها لتخفيف الازمة الاقتصادية ، قد اجتمعت لأول مرة وأبرمت قراراً قدمته للرئاسة الجليلة . فاقترح توفيقاً للمادة ١٥ من النظام الداخلي ، ان يعتبر ما جاء في القرار المذكور من المواد المستعجلة وان يقرر قرائته في الحال .

وكيل الرئيس - هل نوافقون على قراءة القرار المبحوث عنه في الحال ؟

(فوافق المجلس على ذلك)

وعندها تلي من قبل مدير الخزينة شكري بك :

اجتمعت اللجنة المنتدبة من قبل المجلس التشريعي العالي لدرس الوسائل التي ينبغي اتخاذها لتخفيف الازمة الاقتصادية الحاضرة وكان ذلك بتاريخ ١٢-١١-١٩٣٢ وبعد المداولة روى ان حالة الزراعة المعوزين من حيث حاجتهم الى البذور والادوات الزراعية تتطلب اهتماماً عاجلاً وان اي تأخير في تقديم المساعدة التي يحتاجون اليها يتأق عنه نقص في الانتاج الزراعي ونقص في موارد الحكومة واتساع في مدى الفقر والفاقة بين سكان البلاد . ومن اجل ذلك وجدت اللجنة ان تبدأ بالنظر في امر اولئك الزراع فظهر لها انهم على اشده ما يكونون من الحاجة الى قروض تملأ لهم بقدر ما يمكنهم من زراعة اراضيهم قبل فوات موسم الفلاحة وان اقل ما يمكن الاكفاه به لهذا الغرض لا يتقص عن (٢٥) الف جنيه .

ولدى التأمل في ما يضمن الحصول على هذا المبلغ تبين انه سيوجد منه في صندوق المصرف الزراعي ما يبادل (١٥) الف جنيه على وجه التقريب وان البقية البالغة (١٠) آلاف جنيه يمكن تداركها بتفويض الحكومة من قبل المجلس التشريعي العالي بمقد قرض بمقدار المبلغ المذكور على ان يوزع على المحتاجين من الزراع على اساس

الكفالة المتسلسلة دون ان ينظر الى ما اذا كان الزارع المحتاج للقرض مدبناً قبلاً بشي ما من القروض سواء اكان للمصرف الزراعي ام للخزينة المالية .

وبعد الوصول الى هذه النتيجة فضلت اللجنة ان تسرع بعرضها على فخامة رئيس المجلس التشريعي العالي ليأمر بوضعها للذكرة في اول جلسة بالنظر لما لها من الاهمية ، اما ما ستوصل اليه اللجنة من النتائج فيما بعد فأنها ستعرضها في تقرير آخر على حدة .

حسين باشا - اقترح ان يضاف على تقرير اللجنة الخاصة الاقتصادية عبارة تقسيط القرض المبحوث عنه الى عشرة سنوات كيما يتمكن المستقروضون من تأديتها في بحر هذه المدة
وكيل الرئيس - هل نوافقون على احالة تقرير اللجنة الخاصة على الحكومة مع ملاحظة الزميل حسين باشا الطراونه .

(فوافق المجلس على ذلك)

وكيل الرئيس - فليقرأ اقتراح عادل بك العظمه بشأن تعديل الدبل الثاني لتأثوث تشكيلات المحاكم

لسنة ١٩٢٧

(قارئ كما هو منشور في محضر الجلسة الثالثة من هذه الدورة الاعتيادية)

عادل بك - ان كثرة القوانين والانظمة التي تصدرها وزارة العدلية ، قد أدت لدي انا الهامي الذي في كل يوم ابحث وافتش عن القوانين ، ان اسهي عن ان هذه الوزارة كانت في سنة ١٩٢٩ استصدرت قانوناً آخر غير الدبل الثاني لتشكيلات المحاكم ، الذي بحث عنه ، وفي آخر هذا القانون وضعت مادة ، هي نفس المادة التي اطلب الغائها الآن ، وكان ذلك القانون المدرج في العدد (٢١٦) من الجريدة الرسمية يتعلق في امر تشكيلات المحاكم من عدد معين من القضاة وفي امر انتداب القضاة لاجل اداء الوظيفة في محلات اخرى غير المحلات التي عينوا اليها . ولم انتبه ان الوزارة وضعت هذه المادة في ذيل القانون المبحوث عنه ، ولذلك عندما سأبحث في نص القانون الذي اقترح وضعه لأين المادة التي يجب تعديلها من قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٩ . لقد بحثت في الاسباب الموجبة عن الاسباب التي اوجبت اقتراحي ، بصورة مختصرة ولكي الان اري من الواجب ان البعث عن تلك الاسباب على وجه التفصيل .

نعم ! في البلاد المتقدمة تراعى قاعدة تفريق القوى بين القوى الثلاث ، القوة العدلية ، القوة التشريعية ، القوة الاجرائية . ولا يعملون اي تسلط او مداخله اساسية في جميع اعمال اية قوة من هذه القوى لقوة اخرى . انه من واجبات هذه القاعدة ان يكون حق التشريع بين المجالس المنتخبة من قبل الشعب ، وان يضادق على تلك القوانين من قبل رأس القوة الاجرائية ، الامير او الملك او رئيس الجمهورية . وقانوننا الاساسي ايضاً قد احتوى على نصوص كافية تتعلق في هذا الامر من ذلك المواد (٣٩ ، ٣٦ ، ٢٥) . وقد جاء في هذه المواد ان امير التشريع قد انيط بالمجلس التشريعي ، وسمو الامير المعظم .

ان القانون الذي كان صدر في سنة ١٩٢٧ وهو ذيل قانون تشكيلات المحاكم كان صدر في وقت لم يكن

تمت اجتهاد المحلل

هذا المجلس مؤلفاً بعدد ما كان وقتئذ يوجد ما يبرر وجود مثل هذا القانون . ولكن بعد ان تألف المجلس التشريعي وجاء في احكام القانون الاساسي صراحة بأن امر التشريع اصبح بيده سمو الامير ، اصبح من المتناقضات ان يكون لوزارة العدلية ، صلاحية اصدار أنظمة تلغي احكام بعض القوانين المتبعة ، سيما وان هذه الأنظمة التي نشرتها وزارة العدلية ، هي على الاكثر لا تتلاءم مع مصلحة البلاد . واني اذكر على ذلك بعض الامثلة ، منها نظام رسوم المحاكم المنشور في العدد (٢٢١) من الجريدة الرسمية المؤرخ في ٥ مارس سنة ١٩٢٩ الذي جعل الرسم الواجب دفعه سلفاً من قبل صاحب القضية ٢ بالمئة ، والرسم الاخير ١/٢ بالمئة والذي جعل الحد الادنى للرسم الذي يدفع سلفاً (١) جنيه فلسطيني والذي يدفع عند اخراج الاعلام (٧٥٠) ملأ والذي جعل الرسم في قضايا الافلاس ، وتعدون ما هي قضايا الافلاس ، هي نصية لطابق رجل عجز عن دفع ديونه وعرض جميع ممتلكاته على وكيل الطابق ليوزعها على الدائنين .

لا اريد ان اطيل البحث ، فهذا النظام جائر ، ولم تنظر وزارة العدلية عندما وضعته الا في امر تزيد واردات المحاكم وجعلها متعادلة مع ما يصرف على موظفي العدلية .

اذكر لكم ايضاً الأنظمة التي ألغيت احكام اساسية في قانوني اصول المحاكمات الحقوقية والجوائية والتي كانت غير متناسبة وغير ملائمة مع عادات البلاد واحوالها .

ان الامثلة على عدم تلاؤم هذه الأنظمة مع حاجة البلاد كثيرة جداً واختصاراً للبحث ذكرت هذين المثالين بما يتعلق بالأنظمة التي صدرت في زمن الحكومة السابقة . واما في زمن هذه الحكومة وقد صدر عدة أنظمة ، لا ابحت عن القسم الذي يتعلق بمخالفة القوانين ، وحتى قانون سنة ١٩٢٩ ، وقد صدر نظامين في شهري آب ، تشرين اول .

النظام الاول - نظام يحول سمو الامير ان يمنح سلطة قضائية لكبار الموظفين .

غريب جداً ان يكون لوزير العدلية صلاحية اعطاء أكبر شخص في هذه البلاد صلاحية اعطاء كبار الموظفين وظائف محكم صانع .

ان الامر واضح جداً ، ان معنى هذا النظام ان وزير العدلية هو الذي يحول الامير حتى صلاحية منح سلطة قضائية لكبار الموظفين . اعتقد ان هذا الامر لا يوجد له مثيل في سائر اقطار العالم .

النظام الثاني - فهو النظام المتعلق بتركات واموال الرعايا البريطانية .

ان الوزارة عندما وضعت هذا النظام ، لاشك عندي بأنها عمدت الى سوء فهم القانون الذي يخولها صلاحية اصدار أنظمة ، لانه لا يوجد في النظام الصادر سنة ١٩٢٩ اية اشارة الى صلاحية وزير العدلية ان يغير احكام المجلة والوراثة ، بل جل ما اتي في ذلك القانون ، ان له صلاحية اصدار أنظمة في تشكيل المحاكم وصلاحيتها ، وفي الرسوم المتوجبة اخذها وواجبات القضاة .

اما ان يغير احكام القوانين الاساسية التي ليس لها علاقة بالقوانين المتعلقة في اصول المحاكم والتي هي اكثر حلافة بالقوانين السالفة الذكر فهذا لم يقصده واضع قانون سنة ١٩٢٩ .

ان مجالسنا في الدورة السابقة عندما نظر في قانون المحاكم الشرعية ، كان عرض عليه المشروع بان يكون لقاضي القضاة حق سن أنظمة تتعلق في مثل هذه الامور ، وعندما تذكرنا في اللجنة القانونية ، وفي المجلس ، قلت انه يجب ان لا تكون هنالك صلاحية لاصدار أنظمة لاغية لاحكام القوانين ، وعلى هذا الاساس قبل القانون ، وبالطبع معنى ذلك ان المجلس الذي لا يرى اعطاء صلاحية لقاضي القضاة في سن أنظمة ، لا يرغب في اعطاء نفس الصلاحية لوزارة ، قد ظهر انها اساءت فهم المقصد من قانون سنة ١٩٢٩ وتصدت لبعض امور لم تكن مقصودة في ذلك القانون .

ثم اذا اعطينا هذه الصلاحية لوزير العدلية نكون قد انتقصنا من حقوقنا ونكون قد اعطينا وزير العدلية صلاحية لتعديل قوانين قد نسنها فيما بعد ، متعلقة برسوم المحاكم واصول المحاكمات .

ان من عطف النظر على بعض الأنظمة التي اصدرتها وزارة العدلية ، يظهر له ان تلك الأنظمة هي كثيرة تتعلق بمصالح الاهلين ، ومثل هذه القوانين ليس من المستحسن ابدأ ان تترك بيد شخص واحد وان يستأثر برأيه المفرد عندما يضع تلك الأنظمة ، التي هي بمثابة قانون ، يكون مرعي الاجراء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقبل ان ينشر على الاهلين مدة شهر كما هي الحالة في بقية القوانين . الى هذه الاسباب تقدمت باقتراحي طالباً الغاء للمادة المتعلقة بهذه الصلاحيات وبالطبع لاحظت ان الغاء الأنظمة التي نشرتها وزارة العدلية دفعة واحدة لا يكون موافقاً للمصلحة ، بل يجب ان تبقى مرعية الاجراء الى ان تلغى بقانون يصدر من هذا المجلس . اما القانون الذي اقترح وضعه ها هو : (وقرأ الاقتراح كما هو منشور في محضر الجلسة الثالثة من هذه الدورة) .

وزير العدلية عمر حكمت بك - ان وزارة العدلية ، لم تستعمل الى الان الا صلاحيتها القانونية في امر اصدار الأنظمة . فاذا كان الاستاذ عادل بك يرى فيها اصدارته الوزارة المشار اليها ، خروجاً على القانون ، فما عليه الا ان يبين ذلك موضحاً ويقدم تقريراً آخر على حدة ، حيث في الاسباب الموجبة التي يبينها في اقتراحه لا تحتوي على التفصيلات الكافية ، ولا ذكر الأنظمة التي عدتها خروجاً على القانون . وسأجيب على ما سرده الاستاذ جادل بك من امور في جلسة مقبلة .

عوده بك - لقد ورد بالمادة (٢٤) من نظامنا الداخلي بانه اذا رغب احد الامضاء في هذا المجلس العالي ، ان يقدم اقتراحاً ، فما عليه الا ان يقدمه ويضع فيه غرضه بصورة وافية . وبناء على ذلك تقدم الاستاذ عادل بك بتقريره المؤرخ في ٧-١١-١٩٣٢ وقال انه يطلب تعديل المادة الثالثة من ذيل قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٧ ، وقد اعترف اليوم امام مجلسكم العالي ، بأنه سعى عن بانه بأن هذه الوزارة كانت في سنة ١٩٢٩ استصدرت قانوناً آخر غير الذيل الثاني لتشكيلات المحاكم الذي ألغى احكام القانون الصادر في سنة ١٩٢٧ .

فأذن ، اصبح تقريره باطلاً ولا يجوز العمل به لانه لا يمكن ان يكون اساساً للبحث من قانون سنة ١٩٢٩ . والان فما علي حضرته الا ان يقدم تقرير جديد يتوافق مع احكام النظام الداخلي ، ويبين فيه الاسباب الموجبة لطلب التعديل او الالغاء ، ويبين فيه ايضاً ، ما هي النظامات التي اصدرت بموجب ذلك القانون ، وما هو تأثيرها عليه ، ليوزع على الاعضاء لدرسه بجلسته اخرى يوضع موضع البحث .

تؤكد لجنة العدل

ولذلك اطلب اعطاء القرار بعدم اعتبار الاقتراح المتقدم وما طلق عليه الاستاذ من ابحاث وحواش وتكليفه
تقرر آخر على حدة بهذا المعنى .

عادل بك - يظهر ان هنالك اتفاق بين اعضاء الحكومة لتأخير البت في الاقتراح الذي عرضته على هذا
المجلس ، لان وزير العدلية اعتذر استناداً لسببين ، اذ قال انني في الاسباب الموجبة لم ابين ما هي تلك الانظمة
التي اصدرتها وزارة العدلية وكانت لاغية لاحكام القوانين .

والسبب الثاني ، انه قال بوجود تقديم سوءاً آخر عن مخالفات القانونية التي ارتكبتها وزارة العدلية
في امر تنظيم الانظمة المستند في تطبيقها الى قانون سنة ١٩٢٩ ، وطلب الامهال الى جلسة اخرى لأجل الاجابة
على ما بينته في هذه الجلسة .

اما الزميل عوده بك وقد نفي منحي آخر ، وتفطن في الاساليب التي قد تمكته من تأخير البت في اقتراحي .
اما قول وزير العدلية ، بأنني لم ابين في الاسباب الموجبة للانظمة التي الفت احكام بعض القوانين ، وانه
يستعمل جلسة اخرى ، لأجل النظر في اقوالي ، في هذه الجلسة والرد عليها ، فهذا غريب جداً ، اذ يفرض في
وزير العدلية ان يعرف جميع القوانين والانظمة الصادرة ، ويعرف ما كان منها قد الفى احكام بعض القوانين .
لا بد انه يعلم ان انظمة كثيرة اصدرتها الوزارة قد الفيت بموجبها مصادرة ، في قوانين اصول المحاكمات الحفوقية
والجزائية والشرعية . وهذا امر معلوم لدى العموم ، ولا حاجة للنظر في اقوالي والاجابة عليها لان اساس القانون
الذي تستند عليه وزارة العدلية ، في اصدار الانظمة ، قد اعطاها صلاحية اصدار تلك الانظمة من حين الى آخر
وفي تعرف تلك الانظمة .

اما قول حضرة الوزير بأنه يجب علي ان اقدم سوءاً آخر يتعلق في مخالفات التي ارتكبتها وزارة العدلية
عند اصدارها الانظمة . فهذا امر لا شأن لنا به ولا علاقة له بالاقتراح ، لانني اطلب السؤال ومناقشة الوزير في
هذا الشأن ، بل ما قلته هو لتأييد رأيي في الاقتراح المعروض على المجلس . وقد ذكرت على ذلك امثلة وقلت
ان الوزارة قد اتخذت لنفسها صفة اعلى مرجع ، تعطي حتى سمو الامير صلاحية تعيين كبار الموظفين للقيام
بوظائف احكام صلح . وقلت انها سنت نظاماً بمحت فيه عن كيفية ادارة تركت البريطانيين عند وفاتهم وهذه
كلها امور لم تكن مقصودة في المادة (١٣) من قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٩ .

وجواباً على ما قاله عوده بك اقول : ان الاسباب الموجبة ونص المقترح لا يتغير قط فيما كلفت لتقديم
الاقتراح آخر .

والمادة الثالثة من الدليل الثاني لقانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٢ لا تحظر ولا بكلمة واحدة عن نص
المادة (١٣) من قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٩ .

قد تستعمل مثل هذه المناورة ، عندما يطلب الهامي تأجيل جلسة المحكمة ولكن في مجلس كهذا لا يجوز
استعمال هذه الوسائل ، التي لا تفيد قطعاً بل بالعكس تضرر ضرراً عظيماً لانها تفسد علينا اوقاتنا الثمينة .
عوده بك - الي لم اقصد من بياناتي وضع عراقيل للبت في الاقتراحات المعروضة على المجلس بل ان جل ما اقصد

هو ان المجلس العالي الذي يضع الشرائع والقوانين ان يحافظ على منطق النظام الداخلي ، الذي هو وضعه بنفسه
لذلك ان تقديم اقتراح بحق قانون وشم البحث بقانون آخر ، يخالف لاحكام النظام المذكور ولا يبرر ذلك ما
اورده حضرة المقترح من حيث تشابه القوانين .

كثيراً ما يكون قانون اصول المحاكم الحفوقية مشابه للقوانين الشرعية او التجارية . فاذا تقدم احد النواب
المحترمين باقتراح يقضي بتعديل قانون اصول المحاكمات التجارية مثلاً ، وجاء الى هذا المجلس وقال انني كنت
اقصد تعديل قانون اصول المحاكم الشرعية . فهل يكون لقوله هذا قيمة قانونية ؟

ان جل ما اقصد هو المحافظة على النظام الداخلي وتكليف المقترح بتقديم اقتراحاً آخر يحتوي على ما يريد
ادخاله على قانون تشكيلات المحاكم لسنة ١٩٢٩ .

عادل بك - ان قياس عوده بك هو قياس مع الفارق . انني طلبت تعديل قانون تشكيلات المحاكم ،
وهو القانون المعمول به ، فاذا وقع غلط في بيان السنة التي صدر فيها هذا القانون فذلك لا يوجب تقديم اقتراح
جديد يصبح فيه تاريخ السنة التي صدر بها القانون ولكن كما عرضت لمجلسكم الموقر ، هم يقصدون التطويل
حتى تنتهي الدورة وتبقي وزارة العدلية صاحبة الحق باصدار انظمة بمحت لكم عن ماهيتها ومخالفاتها للمقصد
القانوني .

عمر حكمت بك - ما الذي يحصل من تأخير يومين او ثلاثة ايام ؟
وكيل الرئيس توفيق بك - تقول وزارة العدلية على لسان ممثلي ، ان الاستاذ عادل بك قدم اقتراحاً
بشأن قانون ملغي . لذلك يعتبر اقتراحه لغواً ويطلب منه تقديم اقتراح جديد . ويقول الاستاذ عادل بك اذا وقع غلط
في بيان السنة التي صدر فيها هذا القانون فذلك لا يوجب تغيير الاقتراح لان الامر يتعلق بالبداء وهو واحد لم
يتغير . فانا اضح اقتراح عادل بك بالرأي ، راجياً من يوافق عليه رغم ما ذكرته العدلية ان يرفع يده .
(فلم تحصل اكثر به فرفض)

وكيل الرئيس - فليقرأ اقتراح الاستاذ عادل بك بشأن تعديل المادة الثالثة المعدلة لقانون المطبوعات .
(فقرأ) كما هو منشور في محضر الجلسة الثالثة من هذه الدورة)

عادل بك - اظن انه من المعلوم لدينا جميعاً بأن هذا القانون المقترح تعديله كان صدر عندما ارادت الحكومة
السابقة تصديق المعاهدة وعدم احداث ضجة حول مشروع المعاهدة . فأرادت ان تمنع كل رجل قد يفكر في
انشاء جريدة للدفاع عن حقوق البلاد والاحتجاج على المعاهدة وتفنيد احكامها وبيان مضارها . فاستعملت في
سن ذلك القانون الذي لا يتلاءم مع مصلحة البلاد البتة . والآن وقد مضى ذلك الدور وزال السبب الذي
وضع هذا القيد الثقيل من اجله ، وكلنا نقدر حاجة البلاد الشديدة لصحافة حرة غير مأجورة وغير منسوبة لبعض
الدوائر بطرق شتى ، تدافع عن حقوق هذه البلاد وتطالب في الاصلاحات اللازمة وتبصر عن الرأي العام في
المواضيع العامة . فأعتقد انه قد آن الأوان للتفكير في ازالة ذلك القيد ، واعتقد انه لو وجد بت صحيفة حرة في
هذه البلاد عندما حصلت السكينة الاخيرة التي اطعمت على لغايلها ، لما كانت تلك السكينة شديدة التأثير

تفكر لجنة العدل

والنتائج، وإسكات انتهت بشكل اوفق لمصلحة البلاد والقضاء.

لهذا فأني قدمت هذا الاقتراح طالباً من زملائي الكرام ان يقرأوا حوائثي على الحكومة حسب نصوص النظام الداخلي، على ان تعين مدة قليلة لكي تقدم لنا الحكومة مشروعاً في هذا الشأن.

عوده بك - مع موافقتي لصاحب الاقتراح من حيث الوجهة العمومية، ارى انه لا يتناسب مع مصلحة الادارة ان يترك صاحب الجريدة بدون تأمين ان لم يكن نقداً فعلي الاقل بالكفالة، لان كثيراً من اصحاب الجرائد يخرجون عما هو مطلوب من امثالهم من تأدية الواجب الوطني. ويحذرون لافعال تسبب مضرات عظيمة في البلاد او في بعض اهلها، ان كان شخصاً او مجموعاً، ولما يكون صاحب الجريدة ليس له في البلاد ما يستدعي بقاءه يوماً واحداً بعد ما تنشأ الاضرار. فأرى ان يكون الوضع على قاعدة التأمين اما نقداً واما كفالة.

فاسم بك - ان الاقتراح الذي قدمه حضرة الاستاذ عادل بك لتعديل قانون المطبوعات هو امر ضروري للبلاد لانها بحاجة ماسة اليه، وما كنت اعتقد بأن الاستاذ عوده بك يطلب وضع تأمين، نقداً كان او كفالة لقاء تأسيس جرائد حرة في البلاد. فبالنظر للاحوال الاقتصادية لا يمكن لأي احد ان يقدم التأمين نقداً كما هو منصوص عليه في القانون الذي طلب الاستاذ عادل بك تعديله. ولنفس الاسباب يتعذر ايضاً ايجاد كفيل معتبر يكفل صاحب الجريدة على مبلغ كهذا. وقد نفضل سعادة الاستاذ عوده بك انه لمن الممكن ان تخرج احدى الصحف عن حد اللياقة فتكون تلك الكفالة كمقابل. فأجيبه على ذلك بأن الحكومة يمكنها ان تعاقب ارباب الصحف الذين يخرجون عن الصدد بموجب قانون المطبوعات.

وعليه اقترح على اخواني تأييد نظرية الزميل عادل بك وقبول اقتراحه.

عوده بك - انني لم اقصد بما ادليت به وضع عراقيل في سبيل نشر الصحف في شرق الاردن. كلا! ولكن التجارب التي وصلت اليها بمتضى وظيفتي، علمتني ما هي الجرائم التي تصدر من بعض غير المتصفين بالسيرة الحسنة وما يسبب عنها من الاضرار الجسيمة المؤثرة على الفرد والمجموع.

قد بينت في ملاحظتي ان يكون صاحب الصحيفة، عندما يسبب اضراراً جسيمة، بسبب نشر بانه، لا يكون له في البلاد من ملاقاة تؤخره عن الفرار ساعة واحدة. وكثير من الصحف ما تنعرض لنشر الاعراض وتوقع فتن عظيمة بين الناس وثم يفر صاحب الصحيفة بعد ان يلقي قبيلته في البلاد فيحتمل ماذا تعمل المحكمة او قانون الجزاء او قانون المطبوعات؟

تعلمون ايها الاخوان انه اذا تعرض احد الناس بصورة بسيطة لمس كرامة الآخر ونسب اليه ما يهينه فيرفع المهان الدعوى ويطلب بها اضراره المعنوية التي تفقدوها المحكمة من مهنته. هذا اذا كان من الكرامة حدث بين شخصين او ثلاثة فأكثر. اما اذا تعرض صاحب الصحيفة لنشر الاعراض ونشر ذلك بين الالوف من الناس وسببت تلك النشر بات لوقوع كثير من الجرحى او القتلى، فن اين يمكن القاء القبض على شخص هو لساعته من البلاد وليس لدينا من واسطة لاحتائه على القضاء.

انني اتمنى ان تكون عندنا صحف مبدئية أكثر من غير محل لتخدم البلاد وتمشي على الميادي المطلوبة.

منها. ولذلك طالما والمادة القانونية مشترط فيها ان يدفع صاحب الجريدة مبلغاً معيناً من المال، كتأمين الى صندوق الحكومة، وبما انني لا انكر انه لا يتسنى لكل ادب ان يدفع مبلغاً كهذا او يستغني عنه مدة انتشار صحيفته وتركه مرهوناً في صندوق الحزينة، اقول انه يجوز قبول التأمين بصورة الكفالة.

اما الترخيص للصحف بدون قيد ولا شرط فاطمنكم بأنكم سترون الرقاً من الصحف تنتشر، حتى تحت اسماء مستعارة، وسيتمجمون على الشربف والوضيع.

سعيد بك المفتي - تعلمون ايها الاخوان! مع احترامي الى التاميس اردن، ان البحث في تأثير فقدان الصحف في البلاد او لزوم وجودها مما اجلكم عنه لانكم تعلمون ما هي القوائد العظيمة التي تنتج لخير البلاد فيما اذا كانت هنالك صحف ناطقة تعلن على رؤوس الاشهاد بما تنال وتثمن منه البلاد من اوضاع سياسية وخير سياسية. ان المحذور الذي ابداه النائب العام، من ان هنالك كثير من ارباب الصحف يتعرضون على كرامة الناس بدون سبب. نعم! هذا قد يقع احياناً، ولكن هنالك قيود يمكن ان تتخذ عن غير طريقة اخذ تأمينات نقداً او الدويوز بتو كما هو الواقع.

وانت تعلم يا استاذ (مخاطباً عوده بك) ان ارباب الصحف هم اطهر الناس. ولا زالة كل محذور قد يمكن ان يقع، يجوز وضع نص في هذا التعديل بشأن رئيس التحرير او المدير المسؤول عن الجريدة، مثلاً ان لا يرخص الا الى من كان مسموع عنه كل نزاهة وكل من يمكن الاعتماد عليه في هذا الصدد. ومن كانت حائراً على شهادات علمية نالها من المدارس او نتيجة تمرين اكسبه الكفاءة، واطن ان هذا كافل لازالة المحاذير التي يتخوفون منها.

حسين باشا الطراونه - ان اصحاب امتيازات الجرائد في البلاد لا بد من ان يكونوا من افراد الامة ومن الذين هم تحت رقابة القانون، اذن فالقانون كفيل بمجازاة كل من يوقع جرم يستوجب العقوبة سواء كان من مصدري الصحف ام من خلاطهم، لذلك اقترح تأييد الاقتراح الذي تقدم من قبل حضرة الاستاذ عادل بك بكل معانيه.

عادل بك - اظن ان عوده بك لا يزال تحت تأثير الفكرة التي قضت بوضع ذلك القانون، وهو يبحث ان تصدر صحف في هذه البلاد تكون حرة وجرئة وتنفذ الاعمال الماسة بحقوق البلاد بجرأة زائدة، ولهذا يريد ان تكون هنالك تأمينات نقدية او كفالة. اعتقد ان التأمين او الكفالة لا تؤخذ الا بقصد عرقلة مساعي ارباب القلم في تأسيس صحف، ولا دخل للحقوق التي نوه عنها عوده بك في الكفالة او التأمينات.

اظن انه لا يوجد بفسطين قيد ثقيل كهذا وفي سور يا ايضاً يوجد صحف كثيرة وقد رأينا بعض الصحف تعتمد على بعض الشخصيات ورأينا الحاكم يحكم على اصحابها ولم نر احد منهم فرماً، فخلصاً من العقوبة او دفع الغرامات، كذلك لم اسمع بأن هنالك جريدة تأسست في البلاد المجاورة وكانت سبباً لحدوث وقائع دموية، كما يتصور عوده بك.

ان القانون قد استدرك جميع الامور التي لوه عنها عوده بك، ووضع لها نصوصاً خاصة لمنع الاعتداء على

لجنة العدل

كرامة الناس وكذلك التأثير على حالة الأمن العام في البلاد . ولا يوجد والحالة هذه ما يبرر اخذ تأمين او كفالة من اصحاب الصحف ، الا اذا قصدت الفكرة التي كانت سبباً لوضع تلك القيود .

اما الشروط التي بينها حضرة الزميل سعيد بك ، فهي موجودة في قانون المطبوعات ، ولا يمكن لكل انسان ان يصدر صحيفة ، ما لم يكن حائزاً على شهادة علمية ، والمفروض في الاشخاص الذين يدرسون دراسة عالية او ثانوية ، ان يكونوا من اصحاب الاخلاق والسيرة الحسنة . ولذا لا يحل في التردد لقبول هذا الاقتراح الذي سيخدم هذه البلاد خدمة عظيمة .

عوده بك -- قال الاستاذ عادل بك بأنه لم يسمع قط حتى الان بأن الجرائد سببت وقائع دموية ، اذ كره بما وقع في بلدته دمشق . الا تذكر يا حضرة الاستاذ (مخاطباً عادل بك) في عام ١٣٢٥ مالية كانت صدرت جريدة باسم (الخرج طار) محررها (ابليس) ومصدرها (جهنم) صورت في صحتها الاولى بعض اشخاص البارزين مع بعض النساء بشكل لا يأتلف مع الاداب العامة وكتبت عنهم ما لا يمكنني الان ان ابحث عنه . علمت ذلك عندما كنت عضواً في المجلس العمومي ، وكانت نتيجة ذلك وقعة دموية . هل هذا من المستبعد وقوعه هنا كما وقع هنالك ؟

وكيل الرئيس توفيق بك - اسمحوا لي ان ابدي بعض الملحوظات في هذا الموضوع :

اولاً : يا استاذ عادل بك رغماً عن انني لا انتسب للحكومة التي عدلت هذا القانون الذي تشكو منه ، ار يد حباً في ايضاح حقيقة تاريخية ان اقول لكم : ان الحكومة التي اشرتم اليها لم تجر التعديل بقصد التضيق كما تصورتم ، لأن القانون الذي كان متبعاً قبله ونافذاً منذ سنة ١٩١٣ ميلادية ، كان حاولاً على تأمينات وشروط أكثر واشد ، وفيه فقرة تجل مقدار التأمين (٥٠٠) جنيه ، فالتزكته الحكومة هنا الى (١٥٠) جنياً ، واذا راجعتم الدستور العثماني تفقون على الحقيقة ، لذلك ليس من الانصاف ان تنسبوا للحكومة السابقة ما نسبتم .

والامر الثاني ، الذي ار يد ان اوضحه لمجلسكم العالي ، هو ان التأمينات لم توضع في الاصل بقصد التضيق وعدم تمكين الناس من اصدار الصحف ، بل لأجل حماية الاشخاص من تعديات بعض الذين يستعمل مهنة الصحافة . فالصحافي حسب مهنته يسهل عليه اعلان التهم ويمكنه ان يحقر الناس ويؤلمهم أكثر من الآخرين ، وكثير من الصحافيين لا يملك الا قلماً وورقة ، وبإمكانه ان يمس كرامة الناس ويهش اعراضهم ، وعندما تقام عليه التضيعة لدى المحكمة يترك عمله ويذهب . ولذلك قصد واضع القانون ان يكون التأمين - فاذا افهمتم دعوى عليه وحكمت المحكمة يستطاع اخذ الفرامة المحكوم بها عليه او التعميضات الشخصية المحكوم بها للمدعي من مقدار التأمين المودع في الخزينة ، ولا يسهل عند ذلك على من يسيء استعمال مهنة الصحافة ، ان يترك ويذهب خشية على المبلغ الذي دفعه للحكومة ، ومع كل هذا فاني قائل بوجود مساعدة الصحف وتأمين صدورها في البلاد ، لأن الحكومات جميعها يجب ان تشجع الصحف التي تقوم بواجبها ، بشرف ونزاهة دون الاتيها للبحث عن الشخصيات ولاجراء ما يخل بشرف المهنة . واعتقد انه سوف لا يكون في البلاد صحافيون ممن هذا القبيل ان شاء الله . وكذلك فاني مقتنع بان الحالة الاقتصادية في شرق الاردن سيئة ، وان اللوام على

اخذ التأمينات التقديرية يكون حائلاً دون انتشار الصحف . ولذلك اري من الاوفق ان نعمل كما عملت بعض الحكومات المجاورة ، كسوريا ولبنان ، اي ان يخفف مقدار التأمين ، وفضلاً عن ذلك ان نبيز تقديم كفالات بدل النقد . واقتراح ان يحال طلب الاستاذ عادل بك على الحكومة لتنظيم مشروع التعديل وفق ما ذكرت ، دون التقيد بالصيغة التي وردت في اقتراح الاستاذ الموما اليه ، لأن النص على التأمين موجود في جسيم قوانين الحكومات .

عادل بك - سوف لا نقرر شيئاً ، بل جل ما نطلبه هو حوالة هذا الاقتراح على الحكومة لتفكر في وضع مشروع قانون من شأنه ان يسهل على ارباب الاعلام تأسيس جرائد حرة .

« فوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة لتنظيم مشروع موافق يسهل القيود الموضوعة حالياً في قانون المطبوعات »

وكيل الرئيس - فليقر مشروع قانون التصرف بفرامات المخالفات الصحية والبلدية والنقل على الطرق لسنة ١٩٣٢ شكري بك - اجتمعت اللجنة المالية بتاريخ ٨-١١-١٩٣٢ وبعد درس المشروع الموضوع للتصرف بفرامات المخالفات الصحية والبلدية والنقل على الطرق لسنة ١٩٣٢ وجدته موافقاً لقررت قبوله بصيغته الحاضرة وعرض ذلك على رئاسة المجلس التشريعي الجلية لاجراء المقتضى .

المادة الاولى :

« كما هي منشورة في العدد (٣٦٠) من الجريدة الرسمية »

« قبلت »

المادة الثانية :

« كما هي منشورة في العدد (٣٦٠) من الجريدة الرسمية »

« قبلت »

وكيل الرئيس - المجموع

« قبل »

وكيل الرئيس - فليقر قانون الميزانية الخاص رقم (١) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية (فقري) :

(قانون الميزانية الخاص رقم (١) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية)

المادة

١- يسمى هذا القانون قانون الميزانية الخاص رقم (١) لسنة ١٩٣٢-١٩٣٣ المالية ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢- ينقل مبلغ (١٨) ليرة فلسطينية من الفصل (٥) في رئاسة الوزراء و (١٨) ليرة من الفصل (٦) (الرواتب في ادارة المقاطعات) الى الفصل (١) (المقر السالي) ويخصص مجموع هذين المبلغين لوظيفة كاتب من

لجنة العدل

- الدرجة العاشرة في الديوان الاميري العالي ابتداء من شهر تشرين اول سنة ١٩٣٢ .
- ٣ - يخصص الفاضل للمدينة في الجدول المدرج في ذيل هذا القانون وذلك علاوة على المبالغ المحقة للخرج بموجب قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣
- ٤ - يؤمن المبلغ المذكور في المادة الثالثة بتزويد الاعانة المالية بمقدار ما يعادله

(المجدول)

مل	لف	الفصل	المادة
٠٠٠	٤٠٠	٢٤	طريق كوبرا - عقبه
٠٠٠	٩٠٠	٢٤	طريق كوبرا - راس النقب
٠٠٠	٤٠٠	٢٤	الطريق قرب ديس من الكوبرا الى المدورة
٠٠٠	٣٠٠	٢٤	القسم البركاني على طريق بغداد
٠٠٠	٢٠٠٠		

« فقرر المجلس حالته على اللجنة المالية »

وكيل الرئيس - عندنا جواب وزير العدلية على سؤال الاستاذ عادل بك، فنفضل يا عمر حكمت بك وزير العدلية عمر حكمت بك - السؤال الاول :

ماهو مبلغ صحة ما يقال من ان الادارة العامة في وزارة العدلية قد اصبحت بيد المستشار القضائي وان مهمة الوزير اصبحت عبارة عن التوقيع على الاوراق التي يأمر بها المستشار .

الجواب :

مأجيب على هذا السؤال فيما بعد .

السؤال الثاني :

أصبح ان وزارة العدلية اصدرت بلاغات عامة للمحاكم امرتهم بها بان يسيروا في بعض انواع القضايا سيراً خاصاً يختلف عن بقية القضايا وانها اشارت عليهم بان يحكموا في بعض انواع القضايا بصورة عينتها لهم في تلك البلاغات وانها اعطت رأياً لبعض الدوائر بصورة مخالفة لقرارات المحاكم

الجواب :

ان وزارة العدلية من وقت الى آخر تصدر بلاغات حسب تراه من اللزوم ضمن صلاحيتها القانونية . واما الآراء التي تعطىها وزارة العدلية الى الدوائر الاخرى فانها تعطىها باجتهاد منها ولم تكن مقيدة بأي رأي آخر .

السؤال الثالث :

اصحح ان قائد الجيش العربي لم يعتبر القرار الذي اصدروه قاضي صلح عمان المتضمن اخلاء سبيل ثلاثة اشخاص من السجن وانه قد ابقى الاشخاص المذكورين موقوفين مدة اربعة عشر يوماً وما هي الاجراءات القانونية التي اتخذتها الوزارة في هذا الشأن .

الجواب :

لا صحة لما جاء في السؤال الثالث من ان الاشخاص المذكورين ابقوا في السجن مدة اربعة عشر يوماً بصورة مخالفة للقانون .

السؤال الرابع :

هل صحيح ان المستشار القضائي استدعى عارف بك العنجاوي رئيس محكمة عمان الى غرفته وكلفه ان يصدر امراً بتوقيف اشخاص كان القاضي الموالي اليه قرر تخليص سبيلهم من السجن استناداً الى صلاحية القانونية .

الجواب :

ان للمستشار القضائي بحسب وظيفته ان يتشاور ويتذاكر مع اي قاض في امور تتعلق بالقضاء على ان ذلك القاضي او اي قاض آخر غير مقيد برأي خلاف رأيه .

السؤال الخامس :

هل صحيح ان الوزير احال رئيس المحكمة الموالي اليه على مجلس تأديبي بسبب رفضه طلب المستشار وادفعته عن قراره وعن صيانة احكام القوانين ومقررات المحاكم من البث والتدخل .

الجواب :

يمكن لأي كان ان يشتكي من اي موظف ومن هذا القبيل قد اشتكى المستشار القضائي من عارف بك رئيس المحكمة بأنه تجاوز حد اللياقة بمضووه وقد صار ولوج الطرق القانونية فيما يتعلق بهذا الشأن .

السؤال السادس :

ما حقيقة الاشاعة القائلة بان المستشار القضائي قد رفض الحضور امام المجلس التأديبي الذي دناه لاداء الشهادة بداعي انه يأبي التمثيل امام القضاة الذين هم في معيته وتمت امرته وان وزارة العدلية قد سوفت له هذا الرأي .

الجواب :

ان المستشار القضائي حضر لدى المجلس التأديبي وأدى الشهادة حسب طلب المجلس نفسه .

السؤال السابع :

هل صحيح ان المجلس التأديبي قرز عدم مسؤولية القاضي عارف بك وانه بالرغم من ذلك الترار اُحيل الامر على مجلس قضائي وان ذلك المجلس قرر تنزيل درجة القاضي

الجواب :

كان رفع تقرير للمجلس التأديبي فيما يتعلق بعارف بك الى المجلس القضائي بحسب احكام القانون والمجلس المذكور اتخذ قراراً بهذا الشأن

السؤال الثامن :

اصحح بان توفيق بك سنو رئيس محكمة الاستئناف والذي كان رئيساً للمجلس التأديبي المؤلف للنظر

تفحص في جهة التحقيق